ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

اقتصادنا والعالم

التقـرير الأسبـوعي

العدد رقم: 117 التاريخ: 7 أكتوبر 2018

ويتضمن هذا الأسبوع:

- **عرضا لأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية خلال الأسبوع الماضي**
  - بلومبرغ: الشركات المصنعة في الصين تتباطأ في سبتمبر مع تفاقم الحرب التجارية
  - بلومبرغ: السعودية تخطط لزيادة الإنفاق لتعزيز النمو
  - رويترز: صندوق النقد يرفع توقعاته للنمو في الإمارات نتيجة لتوقعات بنمو إنتاج النفط وإنفاق الدولة
  - رويترز: إيطاليا تستهدف خفض عجز الموازنة إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 و2% في 2021

- تحليلا إخباريا: تقرير فرص للجميع 2018
- آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية
  - رويترز: مسار السندات اللبنانية يؤدي إلى زيادة المخاوف بشأن العملة والضغوط من أجل تطبيق الإصلاحات المالية
  - رويترز: النفط يصعد لأعلى مستوى منذ 2014 بدعم عقوبات إيران واتفاق نافتا

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

أبرز الأحداث الإقليمية والعالمية خلال الأسبوع الماضي

بلومبرغ: الشركات المصنعة في الصين تتباطأ في سبتمبر مع تفاقم الحرب التجارية

تراجع مقياسان للنشاط في قطاع الصناعات التحويلية في الصين خلال شهر سبتمبر، مما يعكس التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الدولة وتداعيات الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. واستقر مؤشر مديري المشتريات الصناعي الرسمي عند 50.8 في سبتمبر مقابل 51.3 في أغسطس، أي أقل من متوسط التقديرات البالغ 51.2 في أحد المسوح التي أجرتها شبكة بلومبرغ. وفي ذات الوقت، انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي Caixin، والذي يعكس بشكل أفضل شعور الشركات الصغيرة والخاصة، من 50.6 إلى 50، وهو أدنى مستوى له منذ مايو 2017. وتمثل القراءة 50 الخط الفاصل بين التوسع والانكماش.

شكل يوضح تباطؤ الصناعة التحويلية في الصين

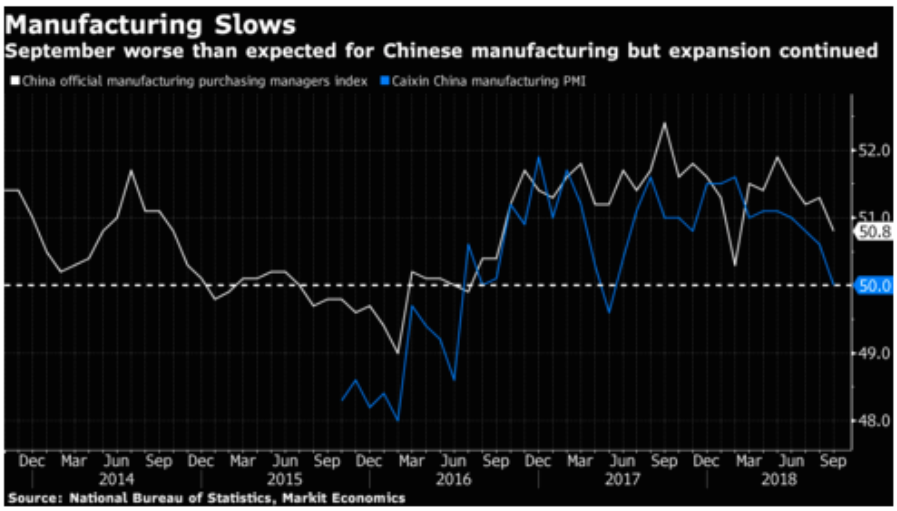

اطلع على الخبر من مصدره

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

بلومبرغ: السعودية تخطط لزيادة الإنفاق لتعزيز النمو

تخطط السعودية لزيادة الإنفاق في العام المقبل أكثر مما كان متوقعا في البداية حيث تستفيد السلطات من ارتفاع أسعار النفط لتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة. وقال وزير المالية محمد الجدعان إنه من المتوقع أن يصل الإنفاق العام الى 1.106 تريليون ريال (295 مليار دولار) في 2019 بزيادة 100 مليار ريال عما توقعته الحكومة العام الماضي. وأضاف أن السلطات تتوقع ارتفاع الانفاق إلى 1.170 تريليون ريال بحلول عام 2021 مستشهدا بتقديرات أولية.

اطلع على الخبر من مصدره

رويترز: صندوق النقد يرفع توقعاته للنمو في الإمارات نتيجة لتوقعات بنمو إنتاج النفط وإنفاق الدولة

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته بالنسبة للنمو الاقتصادي في الإمارات نتيجة لتوقعات بزيادة إنتاج النفط وإنفاق الدولة. وقالت ناتاليا تاميريسا رئيسة بعثة الصندوق في الإمارات إنه من المرجح أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2.9% العام الجاري و3.7 % العام المقبل. وأظهرت بيانات أولية في الإمارات أن الناتج المحلي الإجمالي نما 0.8% في 2017.

مصدر الترجمة

رويترز: إيطاليا تستهدف خفض عجز الموازنة إلى 2.2% من الناتج المحلى الإجمالى فى 2020 و2% فى 2021

قال أحد المصادر الحكومية من حزب اليمين إن الحكومة الإيطالية تستهدف خفض مستويات عجز الميزانية لعامي 2020 و2021 إلى 2.2% و2% على التوالي، مقابل عجز مستهدف في الميزانية قدره 2.4% لعام 2019، كما كان مخططا. وقد أعلنت صحيفتي Corriere della Sera و La Repubblica. اليومية عن مستهدفات 2020-2021 وقال رئيس الوزراء جيوسيبي كونتي إن روما تهدف إلى تسريع مستوى تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل متسق في غضون ثلاث سنوات، دون إعطاء أي أرقام.

اطلع على الخبر من مصدره

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

تحليل إخباري: تقرير فرص للجميع 2018

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ملخص مبادرة النمو الشامل

- تحمل العولمة والتحول إلى التطبيقات الرقمية فرصا وتحديات للأشخاص والشركات والسلطات العامة.
- اتسعت أوجه عدم المساواة من حيث الدخل والثروة والفرص.
- التركيز على النمو الاقتصادي فقط دون منح الجميع نصيب في هذا النمو استبعد الكثيرين من الفقراء والطبقة المتوسطة.
- يتجاوز إطار العمل الذي وضعته *منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي* الخاص بالنمو الشامل مقاييس الناتج المحلي الإجمالي والمتوسطات الإحصائية بحيث يركز على المساواة والأشخاص والرفاه، ويؤكد على توزيع الفرص والنواتج من أجل خلق نمو مستدام.
- يوصي إطار العمل بالاستثمار في الناس والأماكن، ودعم ديناميكية الأعمال، وخلق المزيد من أسواق العمل الشاملة، والتي ستساهم في إعادة بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولن يعالج هذا فقط المخاوف المتعلقة بالشمول، بل سيضع أسسا لتحقيق المزيد من النمو المستدام، بما يتماشى مع العلاقة بين الإنتاجية والشمول في المنظمة.
- يمكن أن تبذل الحكومات مزيدا من الجهود لتمكين المواطنين والمجتمعات المحلية من صياغة السياسات الخاصة بالناس، وازدهار الأعمال التجارية، وتقاسم الرخاء، واستدامة الحياة على كوكب الأرض.

بدأ الاقتصاد العالمي أخيرا في التعافي من أزمة 2007-2008، وتحقيق معدلات نمو مماثلة لتلك المحققة قبل فترة الأزمة، ولكن مازال تأثير الأزمة مستمرا، فعدم المساواة بلغ أعلى نقطة له في العديد من بلدان المنظمة منذ 30 عاما. واليوم، يبلغ متوسط الدخل المتاح لأغنى 10% من السكان حوالي عشرة أضعاف دخل الشريحة الأشد فقرا في دول المنظمة مقابل سبعة أضعاف في منتصف الثمانينات. والأمر أكثر إثارة للقلق من حيث الثروة: فأغنى 10% من أصحاب الثروات يمتلكون نحو 50% من جميع أصول القطاع العائلي، بينما شريحة الـ 40% الدنيا تمتلك 3% فقط بالكاد. وعلى الرغم من أن الفقراء والأماكن الأكثر فقرا يتحملون وطأة الأزمة وتبعاتها، إلا أن إنتاجية العمل لم تؤد دائما إلى

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

ارتفاع الدخول للطبقات المتوسطة كذلك. وتؤدي المساوئ إل تفاقم بعضها البعض، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض الدخل الأسري إلى تدني نوعية التعليم وعدم استقرار الوظائف، مما يعيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي وبين الأجيال.

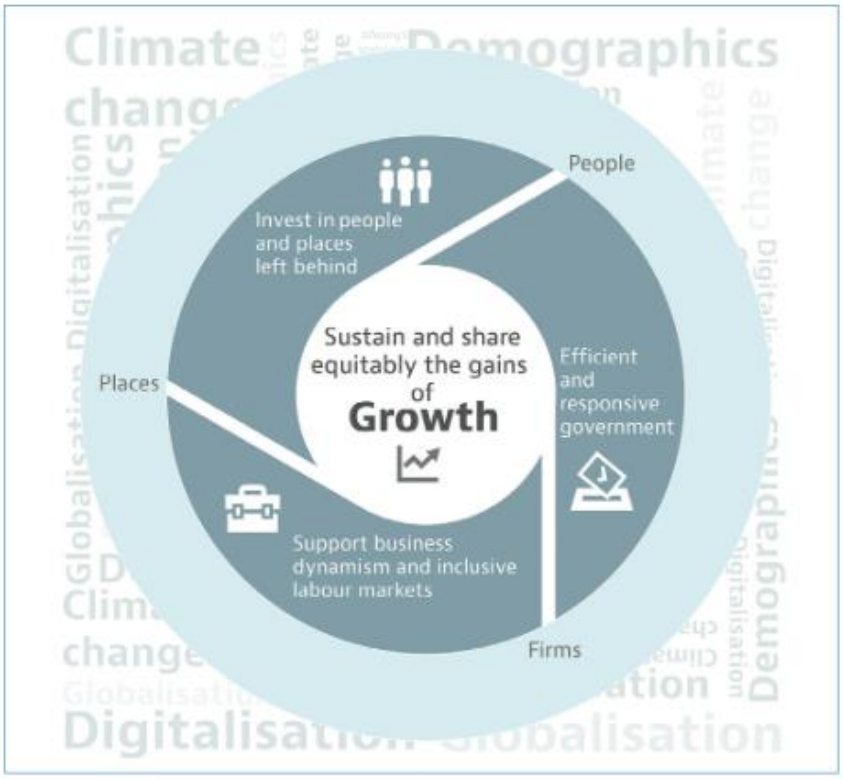

The Framework for Policy Action on Inclusive Growth

اطلع على التقرير من مصدره

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

رويترز: مسار السندات اللبنانية يؤدي إلى زيادة المخاوف بشأن العملة والضغوط من أجل تطبيق الإصلاحات المالية

أثارت أسوأ أزمة في سوق السندات اللبنانية منذ عقد من الزمان شكوكا بشأن ما إذا كانت بنوك البلاد مستعدة وقادرة على الاستمرار في تمويل الحكومة، مما يزيد الضغوط على بيروت لزيادة الإصلاحات أو المخاطرة بأزمة عملة تؤثر سلبا على الاستقرار. حيث ارتفعت في سبتمبر تكلفة التأمين على الديون السيادية اللبنانية مقابل التخلف عن السداد (MG= LBGV5YUSAC) إلى أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مما يعني إمكانية حدوث خطأ بنسبة 40 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة. كما انخفض العديد من السندات الحكومية المقومة بالدولار إلى مستويات قياسية، في حين ارتفعت فروق العائد على سندات الخزانة الأمريكية إلى ذروتها.

اطلع على الخبر من مصدره

رويترز: النفط يصعد لأعلى مستوى منذ 2014 بدعم عقوبات إيران واتفاق نافتا

قفزت العقود الآجلة للنفط أكثر من دولارين للبرميل يوم الاثنين، لتصل إلى مستويات لم تشهدها منذ نوفمبر 2014، مع اقتراب عقوبات أمريكية على إيران والتوصل لاتفاق حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مما يعزز النمو. وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 2.25 دولار، أو 2.7%، لتبلغ عند التسوية 84.98 دولار للبرميل. وفي معاملات ما بعد التسوية، واصل العقد الصعود إلى 85.45 دولار للبرميل، ليجري تداوله فوق 85 دولارا للمرة الأولى منذ نوفمبر 2014. وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي الخفيف 2.05 دولار، لتبلغ عند التسوية 75.30 دولار للبرميل، مسجلة أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2014. وأبرمت الولايات المتحدة وكندا اتفاقا يوم الأحد لإنقاذ اتفاقية نافتا كاتفاقية ثلاثية مع المكسيك.

مصدر الترجمة

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقـرير الأسبـوعي

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.